

نقمة الإستكبار ونعمة الإستقرار

فؤاد مطر

بيروت



لأن ظاهرة الإستكبار أخذت الحيز الأكبر من تفكير بعض أولي الأمر في لبنان، فإن نقمة الإستقرار وتراجع يوماً بعد يوم عن هذا الوطن المبتلى بحالات حزبية وحركية وتيارية تمنع إنتهاكاً للحبوبة التي طالما كانت إحدى الصفات شعبه.

الظاهرة التواضع التي يجلبها ليست حقيقة الوطنية في بعض مناحي المجتمع السياسي. تم تصديرها قبل عقدين من الزمن من جانب النظام الإيراني الذي مني بحالة من الخذلان في مشروعها الذي إستهدف به العراق ومن دون أن يأخذ في الإعتبار الحس الوطني والعربي العميق للشعب العراقي وبالذات الشيعة الذين كانوا صفوة القوات التي واجه بها النظام الصدامي المحاولة الخيمنية العنيدة لوضع اليد على النفط وكربلاء بما فيها من مآزق ومرجعية عروبية، وبما يكون وضع البلد نقطة إنطلاق لاحقاً في إتجاه مكة المكرمة والمدينة المنورة. فتلك كانت مضامين الإستراتيجية الخيمنية.

بعد رحيل الخميني محزوناً على ما أصاب مشروعه وما إنتهت إليه إيران، بدأت الخلافات الخيمنية معاودة السعي نفسه.

وجاء سعيها إستكبارياً بإمتياز ثم تلا ذلك وضع اليد على القرار العراقي وعلى توظيف العراق سوقاً بالإكراه لصادراتها التي تخفف عوائدها بعض الشيء من المتاعب المعيشية الناشئة عن العقوبات الأميركية التي بدأت تتوالى وتصيب مفاعيلها مؤسسات وأشخاصاً ببعضهم في مفاصل الصف الأول من السلطة. وفي الوقت نفسه كانت تحاول بتعظيم شأنها وتطلعات سطوتها الإقليمية بالمواقف الحادة لفظاً غير المحببة مضموناً تجاه السياسة الأميركية ومعها بعض العمليات غير المشبوهة والتحرشات في بعض الدول، الإيحاء بان عدم رد هذه الدول بالمثل هو الخوف منها بدليل أنه حتى الدولة العظمى الولايات المتحدة لم تتجرأ على تنفيذ تهديداتها التي صدرت عن الرئيس ترمب نفسه الذي طالما أوحى بإستعمال القوة وحرك قوات برية وبحرية وقطع أسطول لهذا الغرض.

هذا التوجه جعل أهل الحُكم في العراق يبدلون في الإتحاء غير الأخوي لنظام الإيراني وجعل بالخالئي هذا النظام لا يكفي بالاحضور المتميز له في مؤسسة

برضي المرجعية في شخص المرشد خامنئي وحرسه الثوري، أخذاً كل منهما، السيد حسن والعماد عون، في الإعتبار أن أحدهما غير قادر وحيداً تنفيذ مشروعه. وهذا بدا واضحاً من خلال إبرام حلف مقدس بينهما جديد من نوعه ودوافعه على المجتمع السياسي اللبناني وعلى قاعدة أن (حزب الله) الشيوعي منظمة مارونية وبذلك يقلل من نسبة التشكيك بلبنانيته ومذهبيته وأن للعماد عون النسبة الأعلى من الطائفة

الشيوعية تتقبل الحلف الذي عقده مع السيد حسن إكراماً لزعيمهم المقاوم وليس إقتناعاً بان جمهور العماد عون يتجانس مع جمهور "حزب الله" في معظم رؤى الحزب وبالذات إنخراط الجمهور المسيحي في المقاومة التي هي ورقة كل المواسم السياسية في يد نصرالله.

من هنا لفت الإنتباه إلى أن الحلف الذي تم بين السيد حسن والعماد عون هو الذي حقق الحُكم وإنما برسم خرائط طريق للدولة العراقية من بينها إلغاء شأنها العسكري بإحلال "الجيش" الشعبية وبمسميات فوحيه (أي ثورية وروحية)، وإلى ذلك رسم خرائط سكانية تخير الإستغراب في مجتمع ذي جذور عشائرية، وبإختصار عمل النظام الإيراني، الرفع اليد كورقة ذات شأن له مقاومة اللغظة للولايات المتحدة، على جعل بلاد الرافدين تلك الصرح العربي حديقه خلفية المريد من تقوية الثأنية الشيعة غير المحتملة والفراية المسيحية المارونية بالنسبة القلتية لها في الطائفة.

فرض عقوبات

وإفتراض المسكن بمفتاح الرئيس ترمب نفسه الذي طالما أوحى بإستعمال القوة وحرك قوات برية وبحرية وقطع أسطول لهذا الغرض.

هذا التوجه جعل أهل الحُكم في العراق يبدلون في الإتحاء غير الأخوي لنظام الإيراني وجعل بالخالئي هذا النظام لا يكفي بالاحضور المتميز له في مؤسسة

ترئيس العماد للجمهورية وهو الذي إستناداً إليه أعلن نصرالله بأعلى نبرة أن الحراك الشعبي مهما علا شأنه لا يستطيع، أو بالأحرى غير مسموح له، إسقاط الرئاسة العنوية. كما أن هذا الحلف الثابت دون غيره من تحالفات حدثت وأهمها حلف العماد ميشال عون والدكتور سمير جعجع الذي يوحد الطائفة المارونية بنسبة كبيرة لم يصمد فيما حلف نصرالله - عون ثابت لا تهزه الرياح السياسية - المسيحية والإسلامية السنّة - الدرزية.

نعمة الإستقرار

ومن أجل ذلك تشفد الأزمّة اللبناني تعقيداً، وليس في قضائها ما يشير إلى أن لعودة نعمة الإستقرار فرصة تحل محل الإستكبار الذي تمارسه السلطة السورية الإيرانية وصدرته كاسلوب في التعاطي مع الشأن العام إلى كل من العراق ولبنان حيث الأول ما زال يعيش حالة التصدي بشجاعة وتضحية



حسن نصر الله



ميشيل عون

تهافت تصريحات ومواقف المسؤولين عن أمن الوطن والمواطن

باسم القائد العام للقوات المسلحة ووزارة الداخلية، لكن المستغرب حقاً التصريحات التي تصدر من المسؤولين في قمة هرم السلطة، ونعني بذلك رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حديداً، إذ أعلن رئيس الوزراء أن هناك جهات مجهولة قامت باختطاف اللواء ياسر عبد الجبار مدير معهد التطوير الأمني والإداري في وزارة الداخلية، وثناشد المختطفين وكأي مواطن ضعيف بإطلاق سراحه دون قيد أو شرط، كما أوضح رئيس الوزراء بان هناك ازدياد في حالات الاختطاف تقوم بها جهات توحي بانها تنتمي إلى إحدى مؤسسات الدولة حقيقية أو زورا، أما وزير الدفاع فقد صرح من فرنسا بان قنابل الغاز المسيل للدموع التي يتم استخدامها من قبل الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين ل هذه الأجهزة تستوربها الحكومة. وإنما هناك جهات أخرى هي التي تولت إنقاذها إلى العراق .. حقا انه تصرح غريباً!

الحكومة التي تحترم شعبيها ونفسها ليست بحاجة إلى القيام باختطاف مواطنيها باحتمالها القاء القبض على أي شخص بموجب قرار قضائي وليسبب مبرر قانوني.

الاختطاف جريمة يعاقب عليها

بالمعنى الذي يتبين أن الإدارة في وزارة الداخلية، لكن المستغرب حقاً التصريحات التي تصدر من المسؤولين في قمة هرم السلطة، ونعني بذلك رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع حديداً، إذ أعلن رئيس الوزراء أن هناك جهات مجهولة قامت باختطاف اللواء ياسر عبد الجبار مدير معهد التطوير الأمني والإداري في وزارة الداخلية، وثناشد المختطفين وكأي مواطن ضعيف بإطلاق سراحه دون قيد أو شرط، كما أوضح رئيس الوزراء بان هناك ازدياد في حالات الاختطاف تقوم بها جهات توحي بانها تنتمي إلى إحدى مؤسسات الدولة حقيقية أو زورا، أما وزير الدفاع فقد صرح من فرنسا بان قنابل الغاز المسيل للدموع التي يتم استخدامها من قبل الأجهزة الأمنية ضد المتظاهرين ل هذه الأجهزة تستوربها الحكومة. وإنما هناك جهات أخرى هي التي تولت إنقاذها إلى العراق .. حقا انه تصرح غريباً!

الحكومة التي تحترم شعبيها ونفسها ليست بحاجة إلى القيام باختطاف مواطنيها باحتمالها القاء القبض على أي شخص بموجب قرار قضائي وليسبب مبرر قانوني.

الاختطاف جريمة يعاقب عليها

وفي محيطها بهدف حماية المتظاهرين، لكنها حتى هذا اليوم لم تكشف عن المندسين وعن الأشخاص الذين يتسربون لبلد إلى ساحة التحرير ويقومون بالاعتداء على عدد من المتظاهرين في الساحة وفي طوابق بناية المطعم التركي ومن ضمن هذه الاعتداءات القاء أحد الشباب من الطابق الثامن إلى الأرض والذي سقط ميتاً.

لم تعلن هذه الجهات حتى هذا اليوم عن هوية الأشخاص والجهات التي تقوم باختطاف الناشطين المندسين عند مغادرتهم لساحة التحرير أو في أماكن أخرى وكذلك عمليات الأختطاف التي تحصل للأشخاص الناشطين في التظاهرات كما حصل للشهيد التربوي عدنان رستم.

جهات مجهولة

جواب المسؤولين عن هذه الأجهزة ان هناك جهات مجهولة أو جهة ثالثة تقوم بذلك، لكن يتفاجأ المواطن بعد ذلك بإطلاق سراح المختطف من مراكز التوقيف التابعة لاستخبارات وكافة الارهاب في مطار المنفى ولا يتم إطلاق السراح الا بإجراءات رسمية وهي الكفالة.

المواطن العراقي وكما قلنا لم يستغرب من تصريحات الناظرين

البنتاغون يتسلم ملف العراق

علي طه عبد الله الجميل

الأنبار

زار العراق البارحة في 26 تشرين الثاني الماضي القائد الأعلى للقوات الأمريكية والقائد السابق لسلاح الجو الأمريكي "مارك ميلي" وكذلك شارك في حروب عدة أبرزها أفغانستان والعراق الذي جاء بنفسه لزيارة العراق وسط الوضع المتهيب في الشرق الأوسط لاسيما لبنان والعراق وإيران وما تشهده هذه البلدان من صراع نفوذ بين الولايات المتحدة وإيران.

نفوذ بين الولايات المتحدة وإيران.

لقد حاولت وزارة الخارجية الأمريكية ووزيرها "بومبيو" لعب دور بارز في رسم السياسة الشرق أوسطية وفق الإرادة الأمريكية (الترامبية) بشتى الطرق والوسائل وكذلك فرض العقوبات لكن وعلى ما يبدو أن الأمور تسير في غير ذلك فايران اليوم تتحكم في سياسة العراق ولبنان وتختار وزاراتها وفق رغبتها؛ أما الإدارة الأمريكية فتفرج على ذلك وهي التي صرفت آلاف المليارات لغزو العراق بلد النفط والثروات الطبيعية الأخرى.

ملف العراق

اليوم وبعد زيارة (ميلي) يتبين أن الإدارة في واشنطن عزمت أمرها الذي لا رجعة فيه وهو نقل ملف العراق إلى وزارة الدفاع بجميع أجهزتها الأمنية والاستخبارية لتتولى مهمة إعادة السيطرة على مفاصل الدولة العراقية وهذا جاء بعد الفشل الذريع الذي منيت به خارجية أمريكا في ملف العراق.

وبخصوص زيارة ميلي الذي التقى مسؤولين عراقيين لاسيما عثمان الغانمي رئيس أركان الجيش العراقي؛ فقد جاء ليبين لهم الاستراتيجية التي سوف تتبعها وزارته في التعامل مع ملف العراق الحساس والخطير فإدارته متمتعة من حكومة عبدالمهدي بل ذهبت إلى أبعد من ذلك وهو الوقوف مع مطالب المتظاهرين أمام تعنت الحكومة وإصرارها على موقفها من هذا الملف الخطير لقد أصبح ملفاً في يد ضباط وزارة الدفاع وكذلك الاستخبارات الأمريكية وهذا يبين لنا:

أولاً. التدخل العسكري وارد جداً لحماية الدولة وهذا أحد بنود الاتفاقية العراقية الأمريكية.

ثانياً. فرض عقوبات عسكرية على الحكومة من تقبيد حركة القطعات العسكرية وكذلك معداتها الثقيلة.

ثالثاً. فرض إرادة أمريكية على الحكومة ولا مجال لمخالفتها لأن من يفرضها عسكري لا يلقي للأمور السياسية بالاً.

رابعاً. السيطرة على البنك المركزي والمفاصل الحيوية الأخرى لاسيما النفطية منها إضافة إلى وزارة المالية.

خامساً. إغراق العراق بقوات أمريكية إضافية ذات استعداد قتالي.

مهاتفة الحكومة

وهذا تبلور في زيارة " مايكل بنس" نائب الرئيس الأمريكي إلى غرب العراق وشماله في يوم 23 تشرين الثاني الماضي والاكتفاء بمهاتفة عبدالمهدي هذا دليل واضح وصريح إلى أن موقف الحكومة العراقية في مركز صنع القرار الأمريكي حرج للغاية والاحتمالات عدة وجميعها واردة وعزز هذا الموقف هو أن الرأي العام في واشنطن أو غيرها من العالم وصلته الصورة جيداً بأن من خرج يطالب بحقه بصورة قانونية شرعية وهذا واضح من خلال خطاب منظمة حقوق الإنسان العالمية لعبدالمهدي الذي اعترف بوجود بعض المخالفات القانونية وأكد حرص حكومته على حقوق الإنسان وإطلاق سراح المعتقلين(بكفالة) والأحداث.

موقف بغداد حرج وحساس ولا مجال أبداً لمواجهة الآلة العسكرية الأمريكية التي جاء قائدها مهدداً بفرض إرادة بلاده ولنا في بعثة الكومودور "بيري" في عام 1853م الذي أجبر اليابان على الرضوخ أمام الله العسكرية عبرة؛ أما الموقف في بغداد متخبط أمام الأحداث التي عصفت بالبلاد الأمر الذي جعلها بين مطرقة المتظاهرين والرأي العام العالمي لحقوق الإنسان وعواطف الحكومات الغربية معهم وسندان التراكمت التي ورثتها حكومة فتية شبه عاجزة عن القيام بإصلاحات حقيقية وجهرية وهذا ما عرض البلاد إلى موجة عصيبة رافقها خطف وقتل وهنا الأمر الذي أعطى أمريكا الحق للتدخل وفرض إرادتها سياسياً أم عسكرياً ولا مجال لمقاومتها حتى من فضائل المقاومة العراقية التي لا تكافئ لديها مع قوات واشنطن في المنطقة ذات الغطاء الشرعي والقانوني عراقياً وعالمياً.

هل سوف تحاول حكومة بغداد احتواء الموقف؟ على ما يبدو هي عاجزة عن ذلك بل وهي الآن في مرحلة مفترق طرق لأنها تواجه ضغطاً شديداً في جميع النواح السياسية والاقتصادية وحت الإعلامية وحملتها الأخيرة لإغلاق بعض القنوات الإخبارية دليل ذلك.

أما البرلمان وكتلة السياسية الذي لم يع حجم الأزمة فمزال يتنافس من أجل الحصص والمناصب والامتيازات ويبدو أن أقفال المنطقة الخضراء بالكتل الخرسانية منع لهيب الأحداث من الوصول إليهم.

علي كاظم الرفيعي

بغداد



بصندوق هؤلاء ما يرد في هذه التصريحات من معلومات غير حقيقية، كيف يصدق هؤلاء الشباب وإباهم وأمهات وأخوان القيادة العامة للقوات المسلحة، وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية المتعلقة بالتظاهرات وسقوط المئات من الشهداء أكثر من 400 اربعمائة وأكثر من 15 الف جريح، إذ اعتاد المواطن دائماً على أسلوب اللف والدوران وتعمد تجاهل الحقائق على الأرض لدرجة تدعو إلى الرثاء والخذك أحياناً، كيف يصدق من يعيطن في قلب الأحداث ونعني بهم الشباب من المتظاهرين الذين ينشقون بأيديهم الشهداء والجرحى، كيف

الجزائر الشائرة .. إحتجاجات شعبية متواصلة

فؤاد الصباغ

تونس



أو اليمنى خاصة إذا أصر الشعب الجزائري على رفض المشاركة في الإنتخابات المزمع إجرائها في الشهر القادم والتخرد على نتائجها.

فهنا نستحوّل بالنتيجة منطقة شمال إفريقيا برمتها إلى بركان هائج وإستقرارها الأمني سيصبحني علي فخ عفريت والأوضاع الاقتصادية، الإجتماعية والسياسية ستصبح على صفيح ساخن نظراً لإحتراق الأجساد من الخارج والإنفاس من الداخل على حالاتهم المعيشية التي أصبحت في الحضيض.

فالأوضاع الإستراتيجية الحالية والإستشراقية الجزائرية الحالية لا تبشر بخير بل هي نذير فوضي خائفة تترنن في الأقف ولربما سنحوّل أغلب المدن الجزائرية إلى خراب تحوم في دوامة حرب أهلية خاصة إذا دخلت بعض العناصر الإسلامية المتطرفة على الخط ونزل أخطر عناصرها إلى الشوارع والتي كانت مرابطة لسنوات طويلة على تلال الجبال الفاصلة بين الحدود التونسية والجزائرية.

عموماً سنحوّل تلك الأحداث إلى كارثة حقيقية خاصة إذا طالت مدة الحراك الشعبي للشعب الجزائري والفئدت وتعدت الأطراف الحكومية الجزائرية الحالية مع سيزاريو مشابه للمشهد السوري

بن صالح رئيسا للجمهورية الجزائرية لمدة 90 يوماً.

بحيث لم يحتوي على حل جذري للمشكلة بل عمق الجرح الذي هو يترافق بطبيعة منذ مدة طويلة وسط ذلك الحراك الفائر المطالب بتغيير النظام برمته. فمما لا شك فيه تعدد الإحتجاجات الشعبية ولو أنها بالطرق السلمية في مجملها عائقاً أمام سهولة الحركة الاقتصادية بحيث تتسبب في خسائر مالية فادحة يوماً.

مطالب مشروعة

فعلى الرغم من المطالب المشروعة بالتغيير السلمي الديمقراطي، إلا أن ذلك الحراك الشعبي يمكن أن يتحول إلى فوضى عارمة ستحوّل إلى سيزاريو مشابه للمشهد السوري

عن أول إنتخابات جزائرية بعد الثورة.

إذ منذ إعلان الشغور الرئاسي من قبل المجلس الدستوري لم تعد السكينة والهدوء إلى الشوارع الجزائرية إلى حد الآن. كما أن سلسلة الإستقالات الحكومية منها إستقالة رمضان العمارنة ونور دين بدوي لم ترضي الشعب بصفة عامة بحيث كان إعلان القائد العام للقوات المسلحة الجزائرية أحمد قايد صالح عبر تفعيل المادة 102 من الدستور وإعلانه حالة الطوارئ هو بمثابة زوبعة في فئجان فارغ لا يقدم ولا يأخر من تلك الأحداث المتشعبة والمتتالية.

أما الحارفة العظمى والتي اعتبرت قبلة متفجرة بعد كل تلك الإستقالات هو تعيين عبد القادر